مجلس الأمن يلوّح بفرض عقوبات على معرقلي الانتخابات في ليبيا والدبيبة يرحب

منذ 6 ساعات

مجلس الأمن

طرابلس – «القدس العربي» : في إطار الجدل حول موعد الانتخابات والانسداد في العملية السياسية الذي تشهده ليبيا في ظل صمت دولي مطبق، جدد أعضاء مجلس الأمن التأكيد على التزامهم القوي بعملية سياسية شاملة يقودها ويملك زمامها الليبيون وتيِّسرها الأمم المتحدة، تُبنى على القوانين الانتخابية المحدثة التي اتفقت عليها لجنة 6+6".

واعتبر الأعضاء أن من شأن تلك المخرجات أن تُمكن من إجراء انتخابات وطنية رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في عموم ليبيا وفي أقرب وقت ممكن.

كما جدد أعضاء مجلس الأمن في بيان صحافي أصدروه، التأكيد على دعمهم القوي للممثل الخاص للأمين العام رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عبدالله باتيلي، ولا سيما لدوره في الوساطة ومساعيه الحميدة لتعزيز عملية سياسية شاملة، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والبناء على الاتفاق السياسي الليبي وخريطة الطريق لملتقى الحوار السياسي الليبي، فضلًا عن القوانين الانتخابية المحدثة التي اتفقت عليها لجنة 6+6.

وطالب أعضاء مجلس الأمن المجتمع الدولي بتقديم الدعم الكامل لباتيلي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تنفيذ ولايتهما، مجددين التأكيد على دعمهم لجهود باتيلي لعقد اجتماع للأطراف المؤسسية الليبية المعني في إشارة إلى اجتماع الطاولة الخماسية الذي دعا له باتيلي كلا من رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح ورئيس المجلس الأعلى للدولة محمد تكالة وحفتر.

وقال البيان إن دعم أعضاء مجلس الأمن لهذا الاجتماع يهدف إلى دعم إحراز تقدم نحو إجراء انتخابات وطنية، رئاسية وبرلمانية، حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في أرجاء ليبيا كافة في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك عن طريق ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للمرأة على جميع المستويات. كما جدد أعضاء مجلس الأمن الدولي دعوتهم لجميع الأطراف الرئيسية إلى الانخراط الكامل مع باتيلي بحسن نية ودون شروط مسبقة وتقديم التنازلات اللازمة للسير بالبلاد قدمًا نحو الانتخابات.

وشدد الأعضاء على أهمية إحراز تقدم ملموس على المسارات الأمنية والاقتصادية والسياسية، ومساري القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى أهمية توفير بيئة آمنة لمنظمات المجتمع المدني للعمل بحرية وحمايتها من التهديدات والأعمال الانتقامية. وجاء في بيان أعضاء مجلس الأمن أن الأفراد أو الكيانات الذين يهددون السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا، أو يعيقون أو يقوضون استكمال عملية الانتقال السياسي بنجاح، بما في ذلك عن طريق عرقلة الانتخابات أو تقويضها، قد يجري وضعهم تحت طائلة عقوبات مجلس الأمن. وجدد أعضاء مجلس الأمن دعمهم القوي لسيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. وكذلك دعوتهم لانسحاب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا دون تأخير، بما يتماشى مع بنود اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، وقراري مجلس الأمن (2701) لعام 2023 و(2702) لعام 2023. كما أعربوا في ختام البيان عن قلقهم إزاء التوترات المتزايدة في ليبيا، بما في

ذلك انتشار الميليشيات المسلحة، مؤكدين أن استكمال عملية الانتقال السياسي في ليبيا بنجاح يوفر أفضل الفرص لإحلال السلام والاستقرار والأمن للشعب الليبي. وفي تعليق سريع، أكد رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة أن دعوة مجلس الأمن الدولي تتماشى مع رؤيته للحل السياسي وطي المراحل الانتقالية عبر انتخابات تقوم على أسس دستورية عادلة.

جاء ذلك خلال ترحيبه ببيان أعضاء مجلس الأمن الداعي إلى ضرورة إجراء انتخابات عامة في ليبيا في أقرب وقت ممكن. وجدد الدبيبة دعوته لجميع الأطراف إلى الجلوس إلى طاولة الحوار لتدشين مرحلة الاستقرار الدائم التي يستحقها الشعب الليبي.

وجاء الرد من طرف البرلمان وحكومته مختلفا حيث أكد عضو مجلس الدولة سعد بن شرادة، أن بيانات مجلس الأمن متكررة ولا جدوى منها، وبدون نتائج حقيقية وقال في تصريحات صحافية: "منذ 2014 ومجلس الأمن يهدد بمعاقبة المعرقلين ولم نرَ شيئا غير إرباك المشهد في ليبيا". وأضاف أن "المجتمع الدولي هو المعرقل الأول والمسؤول عن عدم الاستقرار في ليبيا".

وفي السياق، أكد عضو مجلس النواب، محمد عامر العباني، أن المبعوث الأممي عبد الله باتيلي، أرجعنا إلى مربع ما قبل تشكيل المجلس الوطني الانتقالي.

وقال، في منشور عبر فيسبوك: "إن بعثة الدعم الأممية الداعمة لاغتصاب السلطة والداعمة للانسداد السياسي قد ساهمت بقصد أو بدونه في هدم كل المكتسبات الشرعية التي تحققت منذ الاعتراف الدولي بالمجلس الوطني الانتقالي عام 2011، وإصدار الإعلان الدستوري".

وأضاف: "بدلا من دعم الشرعية الدستورية والقانونية، والعمل على المساعدة في استرجاع السلطة المختطفة للمؤسسات المدنية، فقد انتهجت سياسة إفساد المكتسبات المحققة، من خلال تبني دعم قوى الأمر الواقع، ابتداءً من إنتاج اتفاق الصخيرات ومنتجات لجنة الـ 75. وما ترتب عليهما من صب الزيت على فتيل الأزمة الليبية، وانتهاءً بوصف الأزمة الليبية بالانسداد السياسي، وتجاهلها لاغتصاب السلطة والتدخلات

الأجنبية ووجود القوات الأجنبية على الأراضي الليبية".

وتابع: "استمرار المبعوث الأممي في السير في طريق تجاهل ما تحقق من إنجازات تشريعية في ضوء الإعلان الدستوري الصادر في الثالث من آب/أغسطس 2011، دليل على أن لجنة الدعم الداعمة لقوى الأمر الواقع هي التي تسير في طريق مسدود. ويبدو أن السيد باتيلي قد تمكن من إرجاعنا إلى مربع ما قبل تشكيل المجلس الوطني الانتقالي ومكتبه التنفيذي".

كلمات مفتاحية

نسرين سليمان

اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها بـ *

التعليق *

الاسم *

البريد الإلكتروني *

إرسال التعليق

عبدالحق عبدالجبار فبراير 28, 2024 الساعة 9:58 م

كلام للإعلام ....هم يسيرون في الانوار من قبل مناقيشهم

رد

اشترك في قائمتنا البريدية

أدخل البريد الالكتروني *

اشترك

حولنا / About us
وظائف شاغرة
أعلن معنا / Advertise with us
أرشيف النسخة المطبوعة

أرشيف PDF

النسخة المطبوعة

سياسة

صحافة

مقالات

تحقيقات

ثقافة

منوعات

لايف ستايل

اقتصاد

رياضة

وسائط

الأسبوعي

جميع الحقوق محفوظة © 2024 صحيفة القدس العربي